



جامعة المنصورة
كلية التربية



القيم والأمن القومي المصري رؤية مغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي

إعداد

امل نافع محمد المحجوب
معيدة بقسم أصول التربية

إشراف

أ.د إبراهيم السيد العويلي
أستاذ أصول التربية المتفرغ كلية التربية
جامعة المنصورة

أ.د عبد الودود مكرم
أستاذ أصول التربية المتفرغ بكلية التربية
مدير مركز دراسات القيم والانتماء الوطني

مجلة كلية التربية – جامعة المنصورة

العدد ١١٨ – إبريل ٢٠٢٢

القيم والأمن القومي المصري رؤية مغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي

املد نافع محمداً المحجوب

مقدمة:

تُقاس قوة الدولة بما تحزره من تقدم في مختلف المجالات: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، العسكرية، التكنولوجية، العلمية، بما يُمكنها من تعزيز عوامل قوتها وتأكيد حقيقة وجودها على المسرح الحضاري العالمي، فهذا التقدم في مُجمله صناعة إنسان، ومن ثم فإن تنمية قدرات الدولة البشرية تعد بمثابة الركيزة الأساسية لتحقيق الكفاءة المجتمعية بما يحقق الأمن القومي والقوة الشاملة للدولة.

لذلك فإن مستقبل الأمة رهن بدور شبابها، ولا مستقبل يُمكن أن ننظر إليه دون إعداد شباب قادر على صناعته، ولا أمل في المستقبل بعيداً عن توافق حتمي بين منظومة القيم لدى الشباب والقدرات المعنوية المرتبطة بها، وبين آمال المستقبل في شخصية الأمة، إنها إرادة الشباب التي تُحرك الأحداث وتُعطي الدفعة التي تسير بها حركة التاريخ (فيصل محمود غرابية: ٢٠٠٢، ص ١٣).

وإذا كان التعليم يمثل عصب الحياة في المجتمع، فالتعليم الجامعي يمثل أخطر هذه المراحل، وأشدّها تأثيراً، وأبعدها عمقاً في توجيهات حركة الفكر والسلوك بوجه عام، فموقع الجامعة من المجتمع يظل مرهوناً بقدرتها على تطوير نفسها، وتطوير مناهجها التعليمية، وتطوير أداء أعضاء هيئة التدريس فيها، وبالتالي فإن تطوير طبيعة الدور المتوقع منهم ممارسته، يكون من أجل إعداد الطالب الجامعي الذي تشكله اليوم، ليكون عالم المستقبل (حنان المطيري: ٢٠٢٠، ص ٥٩٩).

فالتعليم الجامعي يتعامل مع صفة شباب المجتمع، ويعتمد عليه في إعداد العنصر البشري باعتباره المحور الأساسي للتنمية، لذا فإن كل أمة تسعى للتنمية الشاملة، تعمل على التخطيط لمستقبل مشرق لشبابها، الذين هم محور اهتمام وركيزة انطلاق الأمم، وبما أن التنمية ترتبط

بالشباب ارتباطاً وثيقاً، فإن التخطيط السليم وتوفير الإمكانيات اللازمة، ومضاعفة اهتمام الدولة بهم، من شأنه أن يخلق مواطناً صالحاً في المجتمع، متمسكاً بقيمه، مدركاً ومتفهماً لمتطلباته الاجتماعية والأخلاقية والوطنية(خالد الزيود وآخرون: ٢٠١٩، ص ١٢٠).

ويعتبر الأمن أحد الركائز الأساسية في قيام الدول والمجتمعات والحفاظ على إستمراريتها، ويشتمل مفهوم الأمن على عناصر متعددة ولازمة لبناء الدول، وهذه العناصر تكون متداخلة مع بعضها البعض، كما انها تتغير بتغير الظروف، والأوضاع، والمعطيات التاريخية، ويستوجب غياب إحدى هذه العناصر الاستعانة بكافة الوسائل البديلة وتوفيرها عبر القنوات المختلفة التي تستطيع الدول تأمينها، وذلك وفق قدراتها وإمكاناتها السياسية، والاقتصادية، والاستراتيجية(سليمان الشاهين: ١٩٩٨، ص ١١٣).

فالأمن القومي يدور حول فكرة أمن المواطن والوطن في نفس الوقت، حيث أن أي ضرر يصيب أنشطة الدولة، أو أي من مؤسساتها الحيوية ينعكس بالطبع عليها وعلى أفرادها، فهو يشمل حماية الدولة، أراضيها وشعبها من قبل القوات العسكرية ضد أي اعتداء خارجي، ويشمل أيضاً حماية موارد الدولة الاقتصادية، السياسية، الثقافية، الاجتماعية، الخارجية، الداخلية، ومواجهة القضايا الاقتصادية مثل التجارة الخارجية والسياسة المالية، والنقدية، والعقوبات الاقتصادية، قضايا الرقابة الاستخباراتية، بالإضافة الى الأمن اللغوي، سياسة الهجرة، الدين، حقوق الإنسان، تطوير البنية التحتية، العلاقة بين القدرات العسكرية والاقتصادية، الكوارث، القضايا الدبلوماسية، التحالفات، وحماية المصلحة الوطنية الحيوية التي قد تُهدد عند مستوى محدد (Daniel S. Papp & David S. Alberts,2000 , pp. 10-23).

وعلى ضوء ذلك فالأمن القومي قضية مجتمعية شاملة تفرض على كافة المؤسسات مسئولية الوعي بها، حيث أن استقرار الأمن القومي هو مفتاح التنمية الشاملة بما يحقق القوة الشاملة للدولة في كافة المجالات السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأيدولوجية، والبيئية، والمعلوماتية.

وفى سياق تعزيز الأمن القومي المصري، تقوم الجامعات من خلال كلياتها ومعاهدها ومراكزها البحثية، برسالتها ودورها التنقيفي والأمني، وذلك بتدريس مختلف المقررات العلمية والوطنية والثقافية، الامر الذي ينعكس بشكل ايجابي على أمن واستقرار المجتمع، فالمجتمع

المتعلم الواعي الذي يتمتع بمستوى مرتفع من القيم، والمثل العليا والعلم النافع، قادر على مواجهة الجريمة، والانحراف، ويحافظ على أمنه القومي (أماني عبد السلام: ٢٠١٨، ص ٢).

كما تلعب القيم دوراً حيوياً في تشكيل قوة الدولة في مستويين: فهي **على مستوى الضمير الوطني**، يتضح دورها في اطار مفهوم " التأمين الداخلي للدولة " الذي يعتمد على موقف المواطن من قضايا مجتمعه وتحدياته، وفي هذا التأمين تكمن معانى السلامة الوطنية والأمن الاجتماعي، وصلابة الإرادة الوطنية في مواجهة اشكاليات الواقع ودعم قضايا المستقبل والمصير. **وعلى مستوى شخصية الدولة**، يتضح دورها في اطار مفهوم " القوة الشاملة "، بما يعنى تحويل إمكانات الدولة الى مستوي القدرات الفاعلة لصناعة التنمية، وتعزيز المكانة ومواجهة التحديات والأخطار. الأمر الذي يتجاوز مفهوم " التأمين الخارجي للدولة " بما يشتمل عليه من قوة الردع لضمان توازنات القوة والمكانة، الى مستويات متقدمة من الجاذبية والقدرة على التأثير في الوحدات السياسية الأخرى في اطار مفهوم " العلاقات الدولية والمصالح المتبادلة، التعاون الدولي والسلام العالمي" (عبد الودود مكرم: ٢٠١٨، ص ١١٣).

واستناداً الى ذلك، فإن هناك حاجة إلى مزيد من المراجعات والقياسات الدقيقة فيما يتعلق بجودة الأداء الجامعي يتضح فيها معنى القيمة المضافة في شخصية الأمة والدلالات التطبيقية المرتبطة بها، والى قياسات جديدة تتعلق بنموذج الإنسان الذي تسعى الجامعات المصرية إلى تكوينه أو إخراجها، فالهدف هو " بناء إنسان التنمية والحضارة والأمن القومي "، إنسان يؤمن بالوطن، ويُقدس العمل، عالمي الوعي تجاه القيم الإنسانية والحضارة والسلام. لذلك ينبغي اعادة النظر في دراسة قضايا التعليم وأهدافه وتقييم فعالياته على ضوء العلاقة بين " نموذج الإنسان والاعتبارات الخاصة بقضايا الأمن القومي في شخصية المجتمع.

مشكلة الدراسة

يماناً بأن الإنسان هو الوحدة الرئيسية في بنية الدولة ومؤسساتها، وأن كفاءة الدولة تصنع في الجامعات "حيث أن مخرجات التعليم الجامعي تمثل الكفاءات الفنية والتخصصية في مختلف قطاعات الدولة"، فإن الاهتمام بالتكوين القيمي لطلاب الجامعة له انعكاسات ايجابية مباشرة على الأمن القومي والقوة الشاملة للدولة وتعظيم قدراتها.

وتأكيداً لأهمية **العنصر البشري في تعزيز الأمن القومي**، جاءت دراسة (إبراهيم البلولة ٢٠١١ & نهلة الشمري ٢٠١١ & محمد سليم ٢٠١٤)، والتي تُوصى بأهمية قيام الدولة على

تربية الشباب وتحصينه بقيم المجتمع الروحية والفكرية وأن تحارب فيه روح الانهزام والاستسلام للتيارات المعادية للقيم والمثل والمبادئ وتشيع روح المحبة والوئام للقضاء على عوامل الفرقة التي تؤدي الى ضعف الدولة، وضرورة إعداد الطالب الجامعي لمرحلة ما بعد الجامعة مع التركيز على دورهم في تحقيق بناء المجتمع اجتماعياً واقتصادياً وسياسياً، التأكيد على غرس المواطنة الصالحة في شباب الجامعات.

وفي إشارة إلى أهمية القدرات المعنوية في بنية القوة الشاملة في شخصية الدولة، وانعكاساتها على الأمن القومي وتعزيز قدرات التأثير في الوحدة السياسية الأخرى، جاءت دراسة (نوار هاشم ٢٠١٣ & فريد ميليش ٢٠١٤ & أحمد عمران ٢٠١٩)، التي تؤكد على الاختلافات بين الدول من حيث عناصر القوة المعنوية، وأكدت كذلك على ضرورة استغلال الدولة كافة إمكانياتها لبناء قدرات مناسبة لعناصر قوتها الشاملة من خلال منظومة وطنية للتخطيط الاستراتيجي لتعزيز دورها ومكانتها ضمن البيئة الإقليمية والدولية لحماية كيانها وأمنها الوطني.

وعلى ضوء ذلك تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات التالية:

١. ما الإطار المفاهيمي للأمن القومي المصري ؟
٢. ما الإطار المفاهيمي للقوة الشاملة في الدولة المصرية؟
٣. ما نوع وطبيعة العلاقة بين القيم والأمن القومي المصري؟
٤. ما نوع وطبيعة العلاقة بين الأمن القومي المصري والقوة الشاملة في الدولة المصرية؟
٥. ما قياسات الجودة في التعليم الجامعي؟
٦. ما متطلبات تحقيق الرؤية المغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي ؟

أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:

١. التعرف على معالم ومؤشرات الأمن القومي والقوة الشاملة في الدولة المصرية، ومنظومة القيم المرتبطة بهما.
٢. الكشف عن طبيعة العلاقة بين القيم والأمن القومي المصري.
٣. الكشف عن طبيعة العلاقة بين الأمن القومي المصري والقوة الشاملة في الدولة المصرية.
٤. التعرف على قياسات الجودة في التعليم الجامعي.

٥. محاولة وضع مشروع مقترح عن تحقيق الرؤية المغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي.

أهمية الدراسة

١. الإيمان بقيمة الطلاب "نواتج التعليم الجامعي" بما لديهم من وعى وثقافة المسؤولية الوطنية، أن يكون لهم دور بارز في تعزيز الأمن والسلامة الوطنية في شخصية مصر، والوفاء بمسئولياته وتعزيز الكفاءات المجتمعية في شخصية الدولة الأمر الذي يتطلب التأكيد على روح الوطن في ثقافة المناخ الجامعي انطلاقاً من المكانة التي تحظى بها مصر والآمال التي تتطلع إليها.

٢. انطلاقاً من المكانة التي تحظى بها الجامعات المصرية في ضمير المجتمع، والتي تضع الشباب الجامعي بطريقة صحيحة علي شبكة النسيج الاجتماعي والهيكل العام في مؤسسات الدولة؛ ليكون هو "الشريك الأمين" في عملية التنمية الوطنية، بالإضافة الى على مسؤولية الجامعة في تنمية وتعزيز القيم في سلوك ابنائها.

٣. تنمية الوعي لدي أعضاء هيئة التدريس بالجامعة والقيادات الجامعية بثقافة جديدة تدور حول الإيمان بقيمة النواتج في التعليم الجامعي كما تتمثل في شخصية طلابها، وذلك باعتبار أن هؤلاء الطلاب يمثلون قيمة مضافة في بناء شخصية مصر وتعزيز قوتها الشاملة، ومتطلبات ذلك من إعادة النظر في معايير الجودة التعليمية ونموذج الخريجين في الجامعة، الذين يمثلون الوحدات الرئيسية في بنية المؤسسات ودعم قدرات الدولة وتعزيز أمنها واستقرارها.

مصطلحات الدراسة

أولاً: القوة الشاملة للدولة المصرية

تُعرف القوة الشاملة للدولة المصرية في هذه الدراسة بأنها قدرة الدولة على استثمار عناصرها المتمثلة في " الكتلة الحيوية، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، السياسة الداخلية، السياسة الخارجية، الإرادة القومية والتماسك الاجتماعي، قوة العلم والتكنولوجيا، القدرة الاتصالية والاعلامية"، وذلك لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية وتأكيد مكانتها على المستوى الإقليمي والعالمي.

ثانياً: الأمن القومي المصري

يُعرف الأمن القومي المصري في هذه الدراسة بأنه قدرة الدولة على تأمين عناصر قوتها المتمثلة في "الكتلة الحيوية، القوة الاقتصادية، القوة العسكرية، السياسة الخارجية، السياسة الداخلية، الإرادة القومية والتماسك الاجتماعي، العلم والتكنولوجيا، القدرة الاتصالية والإعلامية"، وذلك لتحقيق أهدافها ومصالحها القومية وتأكيد مكانتها على المستوى الإقليمي والعالمي بما يحقق القوة الشاملة في الدولة المصرية.

ثالثاً: منظومة القيم الداعمة للقوة الشاملة في الدولة المصرية

تُعرف منظومة القيم الداعمة للقوة الشاملة في الدولة المصرية في هذه الدراسة بأنها: مجموعة القيم المتمثلة في قيم الوطنية والانتماء والقيم الحضارية، قيم البيئة والتنمية المستدامة، قيم الاستقرار السياسي والسلامة الوطنية، قيم الاقتصاد والتنمية الوطنية، قيم الإرادة القومية والتماسك الاجتماعي، قيم الجاذبية وقوة التأثير (في المحيط الإقليمي والعالمي)، قيم العلم والتكنولوجيا، والتي ينبغي على الجامعة تنمية وعي الطلاب بها؛ بهدف تحقيق الأمن القومي بما يعزز القوة الشاملة في الدولة المصرية.

منهج الدراسة

سوف يتم استخدام المنهج الوصفي نظراً لملائمته طبيعة الدراسة الحالية، وذلك من خلال دراسة نظرية تعمل على تحليل معالم ومؤشرات القوة الشاملة للدولة المصرية والأمن القومي المصري كما تكشف عنه أدبيات هذا المجال والبحث عما يناظرها من القيم التي تُثري فعاليتها، بما يرسم صورة كلية حول المضامين القيمية في أبعاد الأمن القومي المصري والقوة الشاملة للدولة المصرية، ثم البحث عن متطلبات تحقيق الرؤية المغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي.

إجراءات الدراسة:

- الإطار المفاهيمي للأمن القومي المصري.
- الإطار المفاهيمي للقوة الشاملة في الدولة المصرية.
- نوع وطبيعة العلاقة بين القيم والأمن القومي المصري.
- نوع وطبيعة العلاقة بين الأمن القومي المصري والقوة الشاملة في الدولة المصرية.
- قياسات الجودة في التعليم الجامعي.

- متطلبات تحقيق الرؤية المغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي.

▪ الإطار المفاهيمي للأمن القومي المصري.

ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

١- تعريف الأمن القومي

تتعدد تعريفات الأمن القومي وتختلف باختلاف الباحثين ووجهات النظر ومجالات دراستهم، وذلك على النحو التالي:

عرفه (علي الدين هلال: ١٩٨٤، ص ١٢) بأنه تأمين كيان الدولة والمجتمع ضد الأخطار التي تهددها داخلياً، وخارجياً، وتأمين مصالحهما، وتهيئة الظروف المناسبة اقتصادياً واجتماعياً لتحقيق الأهداف، والغايات التي تعبر عن الرضاء العام في المجتمع، ويرى (أمين هويدي: ١٩٩١، ص ٢٨) أن الأمن القومي لأي دولة هو عبارة عن الاجراءات التي تتخذها الدولة في حدود طاقتها للحفاظ على كيانها ومصالحها في الحاضر والمستقبل مع مراعاة المتغيرات الاقليمية والدولية، وفي نظر Walter Lip Pmann يتحقق الأمن القومي عندما تكون الدولة آمنة وذلك عند المدى الذي تكون غير معرضة فيه لخطر التضحية بقيمها الجوهرية إذا ما رغبت في تجنب الحرب، وتكون قادرة على المحافظة عليها، إذا ما تعرضت للتحدي، ويكون ذلك بالانتصار في تلك الحرب، وينظر Arnold Wolfers الى الأمن القومي بمعنى موضوعي يقيس غياب التهديدات لمنظومة معينة من القيم، وبمعنى آخر هو غياب الخوف من أن تُهاجم تلك القيم (Barry, Buzan: 1983, p216).

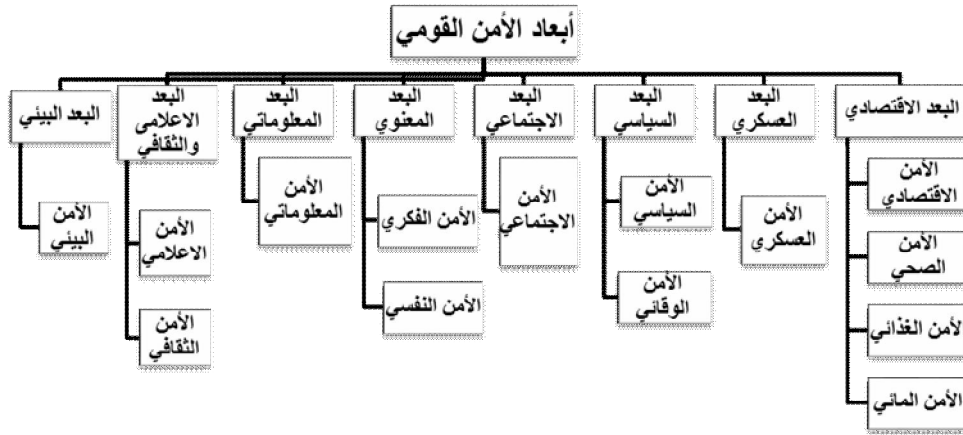
وتعرف دائرة معارف العلوم الاجتماعية الأمن القومي بأنه قدرة الدولة على حماية قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية (نادية جمال الدين: ٢٠١٨، ص ٤٢١).

كما يُعرف بأنه القدرة على توفير أكبر قدر من الاستقرار والحماية، لتحقيق التنمية الشاملة للدولة في مختلف المجالات السياسية، والعسكرية، والاجتماعية، والاقتصادية، والأيدولوجية، والبيئية، والمعلوماتية، ضد كافة أنواع التهديدات الداخلية، والخارجية سواء كانت اقليمية أو عالمية لتحقيق الأهداف القومية للدولة (عادة عوض الله: ٢٠١٩، ص ٣٤٩).

٢- أبعاد الأمن القومي:

لقد ساهمت المدارس التي صاغت مفاهيم الأمن القومي في توسع وتشابك وتعقيد عناصر الأمن القومي وتعدد أبعاده، فأصبح له بعد عسكري، واقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وابعاد

أخرى؛ ليكون هناك أمن عسكري، وأمن اقتصادي، وأمن غذائي، وأمن ثقافي، بالإضافة الى أنواع أخرى من الأمن، وتسعى كل دولة لتأمين هذه الأبعاد المهمة، خاصة عندما تحولت النظرة لمواجهة العدو من النظرة العسكرية الى النظرة متعددة الأبعاد، وتزايد السابق في كافة المجالات، ولاسيما في مجالات التنمية والتكنولوجيا والمعلومات والإعلام (عبدالله مسعود: ٢٠٠٢، ص ٣١)، وبناءً على ما سبق يمكن إجمال الأبعاد الرئيسية ومكونات الأمن القومي فيما يلي:



شكل (١) ابعاد الأمن القومي

المصدر: إعداد الباحثة

أ. **البعد الاقتصادي:** يتمثل في الأمن الاقتصادي في الأمن الصحي والأمن الغذائي والأمن المائي.

ب. **البعد العسكري:** يتمثل في الأمن العسكري وهو القدرة على الدفاع عن الوطن ضد أية تهديدات داخلية أو خارجية، وحفظ الأمن والنظام داخل البلاد، وإشاعة الاستقرار، وبسط سيادة القانون، وردع أي اعتداء خارجي (أميرة أحمد: ٢٠١٥، ص ٦٧).

ج. **البعد السياسي:** يتمثل في الأمن السياسي والأمن الوقائي.

د. **البعد الاجتماعي:** يتمثل في الأمن الاجتماعي، ويشمل كل النواحي الحياتية التي تهتم الإنسان وتهدد حياته بدءاً من التحرر من تهديد الجوع والفقر والمرض، والحرمان من التعليم والبطالة والجريمة والمخدرات والحماية من الحوادث المؤذية التي تعطل سير الحياة (مشيرة العشري: ٢٠١٩، ص ٨٦).

هـ. البعد المعنوي: يتمثل في الأمن الفكري والأمن النفسي.

و. البعد المعلوماتي: يتمثل في الأمن المعلوماتي، وهو مجموعة من العمليات التي يتم تصميمها لتحقيق مجموعة من الأهداف تتعلق بإمكانية الاعتماد على فاعلية العمليات في المنظومة والالتزام باللوائح والقوانين من أجل التحكم في جميع العمليات داخل المنظومة والحد من المخاطر التي يتعرض لها أمن المعلومات داخل هذه المنظومة (عدنان الشوابكة: ٢٠١٩، ص١٦٧).

ز. البعد الإعلامي والثقافي: ويتمثل في الأمن الاعلامي والأمن الثقافي.

ح. البعد البيئي: ويتمثل في الأمن البيئي، وهو حماية الموارد والمكونات البيئية من العبث والهدر والاستخدام غير الرشيد لتستطيع هذه الموارد على اختلاف مصادرها ان تفي بحاجة البشرية لضمان وإستمرار حياتها دون الاخلال بالتوازن البيئي (فوزية هوشات: ٢٠١٨، ص٣٧٥).

وانطلاقاً مما سبق فإن الأمن القومي يتحقق من خلال توازن قوة الدولة مع نظيراتها من الدول، وفقاً للإدراك الدقيق للبيئة الخارجية للدولة، وقدرتها العالية على الحشد بالداخل، وذلك بقيادة موارد القوة الشاملة للدولة وتنظيمها وفقاً لسياسات الأمن القومي، لمواجهة أى تهديدات سواء كانت داخلية أو خارجية، وحماية الكيان المادي للدولة ورفاهيتها الاقتصادية، وقيمها، وعلاوة على ذلك فإن أى خلل في توازن القوة سيؤدي الى سقوط دول وبروز دول أخرى (فوزى الزبيدي: ٢٠١٥، ص١٦).

■ الإطار المفاهيمي للقوة الشاملة في الدولة المصرية:

ويمكن استعراض ذلك على النحو التالي:

١- تعريف القوة الشاملة للدولة:

تتعدد تعريفات القوة الشاملة للدولة وتختلف باختلاف الباحثين ووجهات النظر ومجالات دراستهم، وذلك على النحو التالي:

تعرف القوة الشاملة للدولة بأنها القدرة الشاملة لبلد ما على تحقيق أهدافه الاستراتيجية من خلال اتخاذ الإجراءات اللازمة على الصعيد الدولي، أو هو تعبئة واستخدام الموارد الاستراتيجية لبلد ما، لتحقيق الأهداف الوطنية (Bhonsle, Brig Rahul: 2016, p3)، كما أنها تعني عموماً مجموع نقاط القوة في بلد ما متمثلة في الاقتصاد والشؤون العسكرية والعلم والتكنولوجيا والتعليم

والموارد وتأثيرها، أو تشير إلى الجمع بين جميع القوى التي تمتلكها بلد من أجل بقاء وتطوير دولة ذات سيادة، بما في ذلك الروح المادية والفكرية، والتأثير الدولي، أو القدرات الاستراتيجية التي تستخدمها الدولة ذات السيادة اعتماداً على مواردها الإجمالية للتأثير على الآخرين (Bajawa, J S: 2008, p152).

ويعرفها **Haixia** على أنها: قدرة الدولة ذات السيادة على البقاء على قيد الحياة والتنمية والتأثير على العالم الخارجي في فترة زمنية معينة، فالقدرة على البقاء على قيد الحياة هو الشرط الأساسي لأمن بلد ما، والقدرة على التنمية يوفر الزخم للتنمية المستدامة، وأخيراً القدرة على التأثير على العالم الخارجي يمكن أن يعزز الوضع الدولي لبلد ما وتوسيع نطاق النفوذ الدولي، وينبغي أن تشمل القوة الشاملة للدولة على الأقل مساحة الأرض، والموقع الجغرافي، والموارد الطبيعية، التضاريس والطقس، السكان، الإنتاج الوطني، القدرات في مجال العلم والتكنولوجيا، القدرات في مجال الثقافة والتعليم، القدرة على الانتقال، القدرة الدفاعية، الأيديولوجية، النظم السياسية، المبادئ السياسية والسياسة الخارجية، القيادة والشجاعة، الحلفاء، المساعدات الدولية (Haixia, QI: 2017, p6-7).

كما أنها تعبر عن مقدار القوة الإجمالية للدولة من حيث الاقتصاد، القوة العسكرية، العلم والتكنولوجيا، الموارد وتأثير كلاً منها (Angang, Hu & Honghua, Men: 2004, p2).

ويرى (Zarghani, Seyed: 2010, p5-6) أن أهم وظيفة لقوة الدولة هو تحقيق وضمان الأهداف والمصالح القومية للدول، والتي تشمل على: تلبية الأمن الوطني والحد من التهديدات ومكافحتها، والتنمية والرعاية الوطنية، الاستقلال الوطني ومنع الدول الأخرى من التدخل في شؤون الدولة، والحفاظ على حدود الدول ومنع تقسيمها، وتوسيع نطاق التأثير على مختلف الجوانب الاقتصادية والثقافية والأيديولوجية والسياسية، وإزالة العقبات التي تحول دون تحقيق الثبات الوطني داخل الحدود وخارجها، والحد من تأثير الحكومات الأخرى في الشؤون الداخلية، وإيضاً دعم السياسة الخارجية للدولة، والحفاظ على قيم الحياة والهوية الوطنية والفخر، وحماية السلطة الوطنية.

٢- عناصر قوة الدولة ومؤشراتها:

أ. الكتلة الحيوية / الكتلة الحرجة **Critical Mass** : وتتمثل في الأرض والسكان

- الأرض (العامل الجغرافي Geographical factor): وتتكون الأرض (العامل الجغرافي) من مجموعة فرعية من العناصر متمثلة في الموقع وتقسيماته الى (الموقع فلكي، الموقع بالنسبة لليابس والماء، الموقع بالنسبة للدول المجاورة)، المساحة، شكل الدولة، مظاهر السطح.

- السكان Population : حيث تمثل الإمكانيات البشرية عنصر مهم من عناصر قوة الدولة، وتشمل هذه الإمكانيات عدد السكان، ونسبة الشباب بينهم، وامكانياتهم العلمية، ومقدرتهم الذهنية والإنتاجية، وتركيباتهم الاجتماعية والنفسية، وحالاتهم المعنوية، فالإنسان هو رأس المال البشري الذي تسعى أغلب الدول لاستثماره، ولأنه وسيلتها لأجل تحقيق مستقبلها على نحو يرضى طموحاتها وتصوراتها(عبدالله مسعود: ٢٠٠٢ ، ص٦٦).

ب. القوة الاقتصادية Economic Power: حيث يُعد البناء الاقتصادي القوى عنصر رئيسياً من عناصر قوة الدولة، وتعتمد قوة الدولة على مواردها الاقتصادية وقدرتها على التصنيع سواء لأغراض السلم أو الحرب، ويرتبط التصنيع بتوافر المواد الأولية والقوى المحركة والتقدم العلمي ووسائل النقل، ولا تصل الدولة لمرتبة الدول العظمي إلا إذا توافر لها القدر الكافي من الموارد الاقتصادية، بالإضافة الى القدرة على حسن استغلال هذه الموارد واستثمارها بدرجة تكفل معها الرخاء للدولة وقت السلم والقدرة الدفاعية وقت الحرب وذلك أمر مهم لأن قدرة الدولة العسكرية تُعد مقياساً هاماً من مقاييس عظمتها(فتحي أبو عيانة و فتحي أبو راضي: ٢٠٠١، ص٤٨٤).

ج. القوة العسكرية Military Power: وتعبّر عن الحشد العلمي للعناصر البشرية، والمقومات التقنية، والاعتبارات الاقتصادية، لما يخدم أهداف هذه المؤسسة، التي من مظاهرها القوات المسلحة، وذلك بما يخدم أعمال الدفاع والهجوم والتأمين والردع (هايل طشطوش: ٢٠١٠، ص٣٠)، وتتعدد صور وأشكال استخدام القوة العسكرية ومنها الردع: ويعنى إصدار تهديدات متكررة لمنع عدو ما من الشروع في عمل غير مرغوب، ويكون ذلك التهديد باستخدام الأسلحة التقليدية، أو الأسلحة النووية في حال وجودها، الدفاع: ويكون عبارة عن سلسلة من الإجراءات الفعالة التي تتخذها الدولة للدفاع عن نفسها في مواجهة أي هجوم عسكري ينفذه العدو، التدخل العسكري المباشر: وذلك بهدف حماية المواطنين، والممتلكات الوطنية، أو بهدف الحفاظ على استقرار النظام (سيف توفيق: ٢٠١٤، ص١٦٥-١٦٦).

د. دبلوماسية السياسة: وتنقسم الى

- **السياسة الداخلية Internal Policy:** وتعلق بالنظام السياسي وشكل نظام الحكم، وبناءً على ذلك فإن الرضا لدي الجماهيري يؤدي الى تحقيق التماسك الاجتماعي والتعاون الداخلي مما يعزز الأمن القومي، حيث يؤثر الرأي العام والمؤسسات السياسية بشكل كبير في اتجاهات القيادة السياسية وخبراتها، ومدى قدرتها على التأثير في الجماهير والتنظيمات السياسية، ودور وسائل الاعلام في شرح أهداف الحكومة، ومن ثم تأثير ذلك في مدى قدرة الدولة على حشد الجماهير خلف سياستها (هاني أبو السعود وظاهر عباسة: ٢٠٢٠، ص ٢١٠).

- **السياسة الخارجية Foreign Policy:** وتُعرف بأنها خطة شاملة معروفة تعتمد على المعرفة والخبرة من أجل القيام بعمل الحكومة مع بقية العالم، وتهدف الى تشجيع وحماية مصالح الأمم، كما انها عملية تفاعل مستمر لا تنقطع مع الأحداث الدولية، ولا تتوقف عند مجرد اتخاذ القرار، بل تستمر في المتابعة، والتقويم، وتستخدم المعلومات الراجعة في الموضوع (هادى الشيب و رضوان يحيى: ٢٠١٧، ص ٢٣٠).

ه. **الإرادة القومية والتماسك الاجتماعي National Will & Social Harmon:** وتعتبر عن العوامل التي تشكل في مجموعها ارادة الدولة وقدرتها على اتخاذ قراراتها السياسي والاستراتيجي بدافع من الذاتية والاستقلالية" (مصطفى علام: ٢٠١٢، ص ١٠٠)، وتوجد مجموعة من العناصر التي تنصهر مع بعضها البعض مكونة القومية وهي اللغة، الدين، وحدة الأصول العنصرية، التاريخ المشترك.

و. **قوة العلم والتكنولوجيا Science & Technology:** فالنقدم العلمي والتكنولوجي له انعكاسات قوية على تقدم الأمة، فالدول التي تصل الى آفاق مرتفعة في العلوم والتكنولوجيا، تأخذ مكانها في مقدمة صفوف الدول الكبرى ذات الوزن السياسي الهام حتى لو كانت دولة صغيرة المساحة وقليلة في عدد سكانه (محمد حجازي: ١٩٩٧، ص ١٣٣)، وكذلك فالدول القوية هي الدول التي تملك زمام المعارف والعلوم والتقنيات الحديثة، والتي ترتفع بها نسبة المتعلمين والمؤهلين تأهيلاً علمياً وفنياً رفيعاً، فكلما زادت نسبة المتعلمين كلما زادت إمكانيات تقدم الدولة، على عكس الدول التي ترتفع بها نسبة الأمية، فالأمة المتعلمة يستطيع أهلها أن يختاروا ممثلهم بطريقة أفضل في المجالس

النيابية، وكذلك تكون فرصة التعبير والتفكير العلمي أكثر ومن ثم يكون الحكم على المواقف العامة في المجتمع واتخاذ مواقف من القضايا المصرية مثل قضايا التنمية(محمد حجازي: ١٩٩٧، ص ١٣١).

ز. القدرة الاتصالية والاعلامية **Media& Communications Power**: حيث يلعب الاعلام دور كبير في تطوير المجتمعات ويعتبر وسيلة مهمة في تنمية الوعي وتعزيز الانتماء الوطني للفرد وتنقيفه، وتعريفه بحقوقه، وواجباته، والتعبير عن آرائه، وهمومه، وقضاياها، وأصبحت وسائل الاعلام المختلفة في الوقت الحالي أكثر ارتباطاً بالفرد، والمجتمع، وأكثر تأثيراً على كل نواحي حياته، بفضل التقنيات الحديثة التي طرأت عليها فيما يعرف بتكنولوجيا الاتصال، كما يسعى الاعلام الى محاربة العديد من القضايا الجوهرية التي تمس الأمن القومي، ويلعب دوراً كبيراً في التأثير على الأنماط السلوكية للأفراد، وكذلك التأثير في صنع القرار السياسي بل تمتد للتأثير في مختلف السياسات العامة في الدولة(جهاد مصطفى: ٢٠١٦، ص ١٥٢).

■ منظومة القيم الداعمة للأمن القومي والقوة الشاملة في الدولة المصرية:

تعرف (فوزية دياب: ١٩٩٦، ص ١٧) القيم بأنها الحكم الذي يصدره الإنسان على شيء ما مهتدياً بمجموعة من المبادئ والمعايير التي وضعها المجتمع الذي يعيش فيه، والذي يحدد المرغوب فيه، والمرغوب عنه من السلوك، كما انها مفهوم يعبر عن مجموعة من المعايير والأحكام التي تتكون لدى الفرد، وذلك من خلال تفاعله مع المواقف والخيارات الفردية والاجتماعية، بحيث تمكنه من اختيار توجهات وأهداف لحياته، يراها جديرة بتوظيف امكانياته، وتتجسد من خلال الاتجاهات أو الاهتمامات أو السلوك اللفظي أو العملي، وذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة(على أبو العينين: ١٩٨٨، ص ٣٤).

وباعتبار منظومة القيم داخل الوسط الجامعي من المرتكزات الأساسية التي تحافظ على النسيج الاجتماعي داخل وخارج الجامعة من التصدع والانحراف عن المسار الصحيح، فتعزيز قيم وسلوكيات الطلبة نحو الأفضل يحميهم من التحولات التي تطرأ على المجتمع والمخاطر والتهديدات الخارجية للوسط الجامعي، حيث أن القيم ذات المعاني السامية تصب في مصلحة المجتمع وتعتبر صمام أمان، ويمكن تدعيمها من خلال الجامعة للحفاظ على السلم والأمن المجتمعي(عبد العزيز الجاسم: ٢٠١٨، ص ٣٠١).

وايماناً بأن القيم تمثل دوراً مهم وأساسياً في حياة الأفراد والمجتمعات الى درجة أصبحت فيها القيم قضية التربية، وذلك لكون التربية في حد ذاتها عملية قيمية فالقيم هي التي تحدد الفلسفات والأهداف التعليمية، وتحكم مؤسسات التربية، ومناهجها فهي موجودة في كل خطوة وكل مرحلة وكل عملية تربوية وبدونها تتحول التربية الى فوضى (فوزية دياب: ١٩٩٦، ص ١٥)، وعلى ضوء قراءات الباحثة وتأمل أبعاد الأمن القومي المصري وعناصر القوة الشاملة أصبحت هناك ضرورة ملحة لتنمية وعى طلاب الجامعة بالقيم الداعمة لهذه المعالم والأبعاد، من خلال رؤية مغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي؛ ليتسنى لهم تحديد مسؤولياتهم على خريطة الواجبات الوطنية، وذلك على النحو التالي:

١- قيم الوطنية والانتماء & القيم الحضارية: فهي مجموعة من القيم التي تعكس الشعور بالهوية الوطنية والانتماء للوطن وتساهم في إعداد الفرد، وتحمله المسؤولية الوطنية، وذلك بما تشتمل عليه من مجموعة قيم فرعية تتمثل في **قيم المواطنة، قيم الانتماء والولاء، قيم الهوية، المسؤولية الوطنية.**

٢- قيم البيئة والتنمية المستدامة: تعبر عن مجموعة من الاتجاهات التي تعبر عن اهتمام الفرد وميله الايجابي الى حماية البيئة ويتم اكتساب هذه القيم من خلال تربية واعية ومن خلال البيئة التي يعيش فيها الفرد وتظهر هذه القيمة في سلوك الفرد وأفأظه (فؤاد قلادة وسيد بسيوني: ٢٠١٤، ص ٦٦٥)، وذلك بما تشتمل عليه من مجموعة قيم فرعية تتمثل في **قيم الوعي البيئي، القيم الجمالية للبيئة، قيم حماية البيئة ومكافحة التلوث.**

٣- قيم الاستقرار السياسي والسلامة الوطنية: فالاستقرار السياسي مفهوم قائم في القدرة على التغيير المنتظم الذي يعمل على تطوير وتدعيم قدرات النظام السياسي، والارتقاء بقدراته على استيعاب الأنماط المتغيرة من المتطلبات السياسية والاجتماعية، فضلاً عن مهاراته في التعامل مع المشكلات التي تصدر عنه وبذلك يتسنى له التحكم في عمليات التغيير الاجتماعي والسياسي في إطار من النظام (مرعي باني: ٢٠١٧، ص ٣٦٧)، وذلك بما تشتمل عليه من مجموعة قيم فرعية تتمثل في **قيم المشاركة السياسية، قيم الديمقراطية وممارسة السلوك في إطارها، قيم الحرية والمساواة، قيم الحقوق والواجبات، قيم الشفافية.**

٤- قيم الاقتصاد والتنمية الوطنية: ويعبر عنها بجملة الأفكار والسلوكيات الاقتصادية التي يكتسبها الفرد من خلال المؤثرات التي يتعرض لها سواء بالسلب أو الإيجاب، وهي التي تحدد تصرفاته واتجاهاته، بالإضافة لكونها جملة من المؤثرات التي تجعل الفرد يتحلى بسلوك اقتصادي سليم (راشد بن ظافر: ٢٠١٩، ص ٥٨٩)، وذلك بما تشتمل عليه من قيم فرعية تتمثل في قيم العمل، قيم الادخار وترشيد الاستهلاك.

٥- قيم الإرادة القومية والتماسك الاجتماعي: حيث يعتبر التماسك الاجتماعي عملية لبناء القيم المشتركة في المجتمعات، والحد من الفوارق في الثروة والدخل، وتمكين الأشخاص من أن يشاركوا في مشروع مشترك، لمواجهة التحديات المشتركة، وأنهم أعضاء في شبكة من العلاقات الاجتماعية من خلال التواصل الاجتماعي (رانيا عثمان: ٢٠٢٠، ص ٣٠٤)، وذلك بما تشتمل عليه من قيم فرعية تتمثل في القيم الداعمة للوفاق الوطني والسلام الاجتماعي، قيم العدالة الاجتماعية، الوحدة الوطنية، قيم التسامح واحترام الآخر، التعايش السلمي.

٦- قيم الجاذبية وقوة التأثير (في المحيط الإقليمي والعالمي): حيث إن أمن الحضارة وصناعة السلام يمثلان الركيزة الفكرية والقيمية لفعاليات دور القيم الإنسانية في دعم السلامة الوطنية والأمن الاجتماعي، ومن زاوية أخرى تعزيز السلام العالمي في البيئة العالمية، فالإنسانية اليوم تتطور في ظل حضارة عالمية وأحدة تتميز بالتعدد الثقافي، فالعالم يتجه لكي يصبح موحد الحضارة في ظل ثقافات متعددة. وذلك بما تشتمل عليه من قيم فرعية تتمثل في القيم الداعمة للتعاون الدولي والسلام العالمي، قيم الكرامة الإنسانية، قيم الحوار.

٧- قيم العلم والتكنولوجيا: تعبر عن مجموعة من المعايير والأحكام التي تتشكل لدى الفرد نتيجة تفاعله مع الأحداث والخبرات، وتعمل على توجيه سلوكه في المواقف المختلفة، ولا يشترط ارتباط هذه السلوكيات بالصبغة العلمية، بل هي معايير يوظفها الفرد في مختلف شئون حياته (سميحة الخرشنة: ٢٠١٥، ص ١٧)، وذلك بما تشتمل عليه من قيم فرعية تتمثل في الأمانة العلمية، الإبداع، التفكير العلمي، تقبل النقد، تقدير العلم والعلماء.

■ قياسات الجودة في التعليم الجامعي

ان دور التعليم العالي لا يقتصر فقط على إعداد الطالب الإعداد السليم ليكون مواطناً صالحاً خادماً لوطنه بالشكل الأمثل، بل تعددت وظائفه ليصبح من أهم مداخل لتنمية المجتمع

سياسياً وتربوياً واقتصادياً واجتماعياً، الأمر الذى يتطلب تغيير الأسس التقليدية التى يركز عليها التعليم العالى، كما يتطلب إستجابة للمتغيرات والحاجات البشرية من خلال إستحداث برامج جديدة مرنة تلبي متطلبات تطوير مهارات الموارد البشرية وفقاً للظروف الاقتصادية والاجتماعية، مما يجعل التعليم العالى قادر على التأثير الجدى فى المجتمع حيث يعمل على تكوين المعرفة وإنتاجها ونقلها الى المجتمع لى تخدم المواطن والوطن والأمة(سارة محمود: ٢٠٢٠، ص٨٠).

وتعتبر الجامعات أحدى أهم مؤسسات التعليم العالى التى تساهم بشكل كبير فى صناعة العناصر القيادية فى المجتمع سواء على الصعيد المهنى بتقديم الخريج الجامعي لإشغال وظائف الدولة العامة والخاصة، أو على الصعيد السياسي والاجتماعي، حيث تعتبر الجامعات مؤسسات تربوية وأكاديمية وتعليمية فى آن وأحد مما يجعلها تتسم بخصائص مميزة فى أهدافها وأنشطتها(محمد الأسمرى: ٢٠٢٠، ص٤٥٤).

وبناءً على ذلك تعرف الجامعة بأنها مؤسسة تعليمية تربوية تؤدي وظائف التدريس والبحث العلمي وخدمة المجتمع وتدريب وتأهيل الأفراد(صوفي عبد الوهاب: ٢٠١٩، ص١٥٧).

ومن خلال الاطلاع على الأدبيات المتعلقة بالجامعة ودورها فى المجتمع، اتضح أن الجامعة تسعى فى تأدية رسالتها بأسمى معانيها الى الارتقاء بالفكر الإنسانى فى أرفع مستوياته، وبعث الحضارة والتراث التاريخى للشعب وتقاليدته الأصيلة، بالإضافة الى استثمار وتنمية أعلى ثروات المجتمع وأهمها وهى الثورة البشرية، فضلاً عن مراعاة المستوى الرفيع للتربية الدينية والخلقية والوطنية، والحفاظ على الذاتية الثقافية، وحماية التراث الوطنى، والتعبير عن الوجدان الوطنى، كما تنمي شخصية الفرد وقيمة، على أساس تقدير احترام الإنسان، وتحقيق التكامل بين الفرد والمجتمع، مواجهة مشكلات المجتمع الاجتماعية والسياسية والثقافية والاقتصادية، والعمل على تأكيد وحدته (عارف السحيمي: ٢٠١١، ص٥٣).

وتعد الجودة فى التعليم الجامعي عملية تخطيط وتنظيم وتنفيذ ومتابعة للعملية التعليمية وفق نظم ممنهجة ومحددة تؤدي الى تحقيق رسالة الجامعة فى بناء الإنسان من خلال تقديم الخدمة التعليمية المتميزة وأنشطة بناء الشخصية المتوازنة (حماد فردي و نجاه بلغنامي: ٢٠١٩، ص٢٦٨) ، ويشمل نطاقها مراحل التعامل مع الطالب منذ القبول والتهيئة مروراً بعمليات التعليم والتدريب، حتى التقويم الى التخرج، والإنخراط فى سوق العمل(عادل الفرجاني: ٢٠١٩، ص٢٥٠).

بالإضافة الى انها عملية استراتيجية تقوم على العديد من القيم التي تمكن المؤسسة التعليمية من تنمية وتطوير قدرات العاملين فيها واستثمارها استثماراً ابداعياً يضمن تحقيق رسالتها البحثية وخدمة المجتمع (محمد الاسمري: ٢٠٢٠، ص ٤٥٦).

ومن وجهة نظر (السيد الخميسي: ٢٠٠٧، ص ٩٠٨) فإن الجودة في التعليم هي عملية استيفاء النظام التعليمي للمعايير والمستويات المتفق عليها لكفاءة النظام التعليمي وفاعليته بمختلف عناصره (المدخلات، والعمليات، والمخرجات، والبيئة) بما يحقق أعلى مستوى من القيمة والكفاءة والفاعلية لكل من أهداف النظام وتوقعات طالبي الخدمة التعليمية (الطلبة، والمجتمع).

وعليه فإن قياسات الجودة في التعليم الجامعي تشير الى مجموعة من مؤشرات الجودة ممثلة في البيانات التي يمكن قياسها ايجابياً ويعتمد عليها كمقياس للجودة أو الإنجاز، ويتطلب القياس وضع العديد من المؤشرات لتقييم الإنجاز، وقد تتطلب المعلومات الناتجة عنها بعض التغييرات في ظل الظروف السائدة(مهند مبيض: ٢٠١٩، ص ٣١٢).

وتوجد عدة نماذج أساسية لقياس الجودة في التعليم الجامعي من أهمها(زياد سعيد: ٢٠١٠، ص ١٦-١٧):

- **رقابة جودة الخدمة (Quality Control):** وتعني بالتعرف على أي مظاهر للضعف يتم اكتشافها بعد استكمال العملية التعليمية، وتتم ممارسة هذه الرقابة باستخدام الاختبارات والفحوص الخارجية والداخلية، وعن طريق كتابة التقارير وإعداد الدراسات.
- **ضمان الجودة (Quality Assurance):** وتتم هذه العملية قبل وخلال العملية التعليمية وليس بعدها، كما في رقابة الجودة، وفيها تكون الجودة جزء لا يتجزأ من المخرجات نفسها، الا انه يصعب تطبيق هذا النموذج على العملية التعليمية نظراً لأن تحقيق بعض الأهداف التعليمية لا يعتمد على المؤسسة التعليمية وحدها، بل على العديد من المتغيرات التي تتداخل تأثيراتها في العملية التعليمية.
- **نظام إدارة الجودة (Quality Management System):** يقوم هذا النظام على أساس إدارة ومراقبة العاملين في المؤسسة، ويهدف الى تكامل العمل مع الآليات الضرورية للتأكد من الجودة في كل مراحل العملية التعليمية، ويعنى ذلك القيام بالعمليات التالية: (التخطيط لعملية الإنتاج والرقابة، التحديد الواضح للنتائج، الإتفاق على الاستراتيجيات المناسبة لتحقيق تلك النتائج ومراجعة النظام التعليمي باستمرار ومراقبته).

-
- إدارة الجودة الشاملة (Total Quality Management): ويعد هذا النموذج امتداد وتطوير لنظام ضمان الجودة، يسعى الى جعل كل عضو من أعضاء المؤسسة راعياً في رضى متلقي الخدمة، كما يجعل نظام المؤسسة معنى بالتحسين التنظيمي الذي يركز على ملتقى الخدمة، ويعتمد على تصوره وادراكه وتوقعه لجودة الخدمة المقدمة له.
 - كما توجد مجموعة من المعايير للجودة في التعليم الجامعي يمكن اجمالها على النحو الآتي:
 - **جودة الطالب الجامعي:** حيث يعد الطالب العنصر المحوري في العملية التعليمية، وتحرص المؤسسة التعليمية على تقديم مختلف الخدمات التي تسهم في تنمية شخصية الطالب، وتتضمن أنشطة تساعدهم على التطور الفكري والثقافي، من خلال توفير بيئة تساعد على التنمية الفكرية والشخصية للطالب، بالإضافة الى مجموعة من البرامج التي تساعد في إعداد الطلاب ليكونوا مواطنين مسؤولين في المجتمع(انتصار سعيد: ٢٠١٢، ص١٢٩).
 - **جودة عضو هيئة التدريس:** بامتلاكه لكفاءات تتصل بالمواد الدراسية وخصائص الطلاب وتخطيط التعليم، وإدارة الصف، وتقييم الطلاب والعلاقات الإنسانية، والأبعاد الاجتماعية لمهنة التعليم، بما يشكل هيكلاً متكاملًا ومنسجماً يسهم في إثراء العملية التعليمية(حماد فردي و نجاه بلغنامي: ٢٠١٩، ص٢٧١).
 - **جودة المناهج الدراسية وطرائق التدريس:** لا بد أن تكون المناهج التعليمية وطرائق التدريس شاملة، متعمقة، مرنة، لاستيعاب شتى التحديات العالمية، والثورة المعرفية، وملائمة للمتغيرات المجتمعية، مساهمة في تكوين الشخصية المتكاملة للمعلم، وبأن تنمي المناهج الدراسية قدرات الطالب على تحدى مشكلاته، حسن التقدير والفهم لخصائص المهن وممارستها، القدرة على الإحتفاظ بالمهارة المهنية (حماد فردي و نجاه بلغنامي: ٢٠١٩، ص٢٧١).
 - **جودة الإدارة الجامعية:** وذلك بجودة العملية الإدارية التي يمارسها القائد في النظام الجامعي، وكلما زادت جودة العملية الإدارية حسن استخدام الموارد المتاحة سواء البشرية أو المادية والمالية والمعلوماتية، ويدخل في جودة الإدارة الجامعية اختيار قيادتها وأفرادها وتدريبهم ومدى التزامهم بالجودة(أحمد محمد أحمد: ٢٠١٠، ص٧٦).
-

- **جودة الإمكانيات المادية:** بما تشمله من قاعات تدريسية ومكتبات ومعامل، ويمثل مدى استفادة أعضاء هيئة التدريس والطلاب من هذه الإمكانيات المادية، محدداً لجودة هذه العناصر (أحمد محمد أحمد: ٢٠١٠، ص ٧٦).

- **جودة البحث العلمي والدراسات العليا:** بتوجه الأبحاث الى إبتكار الجديد وإغناء المعرفة، فتح الباب لتطبيقات جديدة، بالإضافة الى تلازم البحوث التطويرية مع البحوث التطبيقية الطويلة، وتلبية برامج الدراسات العليا لحاجات سوق العمل (طارق محمد: ٢٠٠٧، ص ٣٦٩).

وبالنظر للجودة في التعليم الجامعي كقيمة مضافة، فإن الحكم على جودة الجامعة يكون من خلال مدى تعزيزها لمعارف ومهارات وقدرات الطالب (عايض الرشيدى: ٢٠١٩، ص ٤٨٦)، فالجودة في التعليم الجامعي منظومة تربط بين أنساق المجتمع ومؤسساته، والمجتمع الدولي ككل تأثيراً وتأثراً، وبالتالي فهي تحمل معنيين مترابطين، أحدهما واقعي بمعنى إلتزام المؤسسة التعليمية بإنجاز مؤشرات ومعايير حقيقية متعارف عليها مثل معدلات الكفاءة الداخلية ومعدلات تكلفة التعليم، والأخر ملموس يرتكز على مشاعر أو قيم وسلوكيات متلقى الخدمة التعليمية كالطلاب، حيث ينبع ذلك الجزء الملموس من بيئة المجتمع ممثلة في العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية والتاريخ الحضاري بوصف ذلك جزء لا يتجزأ من منهجية التعليم والتعلم، لذلك أصبحت هناك معادلة صعبة في الوصول لوضع يسمح بتطوير أنظمة التعليم باستخدام برامج الجودة الشاملة في ظل العولمة دون المساس بالخصوصيات الثقافية والسياسية للدول (على عبد المؤمن: ٢٠٠٨، ص ١٩٦، ١٩٩).

وفى ظل ما تواجهه الجامعة من تحديات كثيرة منها ما هو محلي وإقليمي ومنها ما هو قومي وعالمي، فرضت عليها أدوار جديدة تتطلب إعادة هيكلة التعليم الجامعي ومن هذه التحديات: التحديات السياسية التي فرضت أدوار جديدة منها نشر الثقافة السياسية، ورعاية حقوق الطلاب، التحديات الاقتصادية التي وثقت العلاقة بين التعليم الجامعي وقطاعات الإنتاج والبحث، وتحديات العولمة التي ساعدت في زيادة التبادل العلمي ومراكز البحوث وتحالف الجامعات، والتحديات الاعلامية والثقافية التي فرضت أدوار كالحفاظ على الهوية الثقافية والنهوض باللغة العربية والتحصين القيمي المستقبلي، والتحديات البيئية التي فرضت أدوار جديدة ومنها نشر الثقافة البيئية والمجتمعية والمساهمة في إنتاج تكنولوجيا نظيفة، وتحقيق التنمية البشرية المستدامة، ودعم جهود العمل التطوعي (انتصار سعيد: ٢٠١٢، ص ١٢٦).

وإطلاقاً من هذا فإن البعد القومي في رسالة الجامعة والذي يعبر في مضمونه عن دور الجامعة في إعداد شباب الأمة لمهام قومية تتعلق بدعم قضايا التنمية، وذلك من خلال تنمية وعي شبابها بمسئولياتهم الوطنية لبناء المستقبل، هو التجسيد الحقيقي لمفهوم الأمن القومي في عقل وضمير شباب الأمة، بما يعكس رؤى واضحة حول إرادة العمل الوطني، فهذا المعنى يشير الى حماية مقدرات الأمة وحسن استثمارها في بناء الحضارة وصناعة المستقبل، وعلى جانب آخر فإنه يعنى الجهد المبذول من أجل تعظيم دور ومكانة مصر على المسرح الحضاري العالمي(عبد الودود مكرم: ٢٠٠٩، ص٤٠).

لذلك ينبغي على الجامعة أن تعيد النظر في تنظيم مناهجها وبرامجها إستناداً الى الأهداف القومية للدولة، وعلى ضوء ما تمليه طبيعة الوظائف الأساسية للجامعة (التعليم، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع) من مهام، أصبحت هناك حاجة ملحة الى التفكير بطرق مغايرة في معايير جودة الأداء الجامعي، حيث توجد ثلاثة مؤشرات في بنية معايير جودة الأداء الجامعي أكدت عليها بعض الدراسات على النحو التالي(عبد الودود مكرم: ٢٠٠٩، ص٤١):

- الكفاءة العلمية: بالوصول لأعلى مستويات التقدم العلمي والإبداع من أجل المنافسة العلمية محلياً ودولياً؛ بما يحفظ للمجتمع قدرته على صناعة التنمية وبناء المستقبل الحضاري.
 - الكفاءة القيمية والأخلاقية: بالوصول الى مستوى من القيم في سلوك الطلاب يدفعهم نحو صناعة الفعل الحضاري؛ بما يضمن الحفاظ على ثوابت الهوية، والإعتزاز بالخصوصيات الثقافية والحضارية لشخصية الدولة.
 - مسئوليات الوفاء بحق الوطن: ببناء إنسان التنمية المدرك لمسئولياته وواجباته، بما يساعد على تهيئة الشباب لتحقيق إنجازات جديدة ومتميزة، وحماية المكتسبات القائمة، والشعور بالمسئولية تجاه قضايا المجتمع ومشكلاته.
- ولكى يتسنى للجامعات تحقيق أهدافها بإستمرار لمواكبة التطورات والتحديات المستجدة، ولما كانت عملية التنمية لا تتحقق بدون عملية قياس كان لا بد من وجود رؤى مغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي ولذلك لأن المنتج النهائي للتعليم الجامعي هو الإنسان صانع التنمية، إنسان الحضارة والأمن القومي، لذلك فإن هناك حاجة ماسة لتحديد مشروع مقترح يمكن الإعتماد عليه في قياسات جودة التعليم الجامعي.

المشروع المقترح لتحقيق الرؤية المغايرة حول قياسات الجودة في التعليم الجامعي

(١) أهداف المشروع (ومنطلقاته):

- ١- بناء نموذج إنسان مصر، حدود المسؤولية والوعي لتعزيز القوة الشاملة في الدولة المصرية.
 - ٢- تحديد معالم الرؤية الحاكمة لدور الجامعة ومسئولياتها في تنمية وعي طلابها بالقيم الداعمة للقوة الشاملة في الدولة المصرية، وذلك من خلال:
 - توضيح مفهوم البعد القومي في رسالة الجامعة ، والتعريف بالمؤشرات العامة في قياسات جودة الأداء الجامعي.
 - الكشف عن معالم الدور الوظيفي للجامعة في تنمية وعي طلابها بالقيم الداعمة للقوة الشاملة في الدولة المصرية (من حيث الرؤية، والآليات، تقييم النواتج).
- وذلك على ضوء المؤشرات التالية:

- أ. إنسان التنمية والحضارة والأمن القومي، يؤمن بالوطن ويقدم العمل، معتز بالوطن أرضاً وتاريخاً.
- ب. إنسان يحافظ على البيئة ومتوثب نحو التنمية المستدامة.
- ج. إنسان يحافظ على الاستقرار السياسي، يعرف حقوقه وواجباته، قادر على التعبير عن رأيه بحريته.
- د. إنسان الاقتصاد والتنمية الوطنية مقدر لقيمة العمل والوقت وأثرهما في التنمية والنهوض الحضاري.
- هـ. إنسان يدرك عمق تأثيره في شبكة النسيج الاجتماعي، وعلاقته بالآخرين في مجتمعه.
- و. إنسان يؤمن بقيم العدالة والتسامح والسلام والتفاهم العالمي.
- ز. إنسان العلم والتكنولوجيا يستخدم أساليب ومنهجية التفكير العلمي في حل المشكلات.
- ح. إنسان يعبر في سلوكياته عن نموذج قيمى لمعنى التحضر.

ويمكن تحديد منطلقات المشروع المقترح تفعيل دور الجامعة في تنمية وعي طلابها بالقيم الداعمة للقوة الشاملة في الدولة المصرية في النقاط التالية:

ط. أن القيم من أهم القياسات في تقدير الثروة البشرية "بما لها من انعكاسات مباشرة على قضايا الأمن والتنمية والسلام"، هذا إلى جانب أن القيم تعد ركيزة أساسية في بنية الأمن القومي المصري.

ي. أن منظومة القيم الداعمة للقوة الشاملة للدولة المصرية هي الكفيلة بتحريك الإرادة الوطنية على متجه التنمية الحضارية، بالإضافة إلى أهميتها في تشكيل الروح المعنوية وتعزيز صلابة الإرادة الوطنية في تحقيق غاياتها.

ك. أن كفاءة الدولة تصنع في الجامعات "حيث أن مخرجات التعليم الجامعي تمثل الكفاءات الفنية والتخصصية في مختلف قطاعات الدولة"، فإن الاهتمام بالتكوين القيمي لطلاب الجامعة له انعكاسات إيجابية مباشرة على القوة الشاملة للدولة وتعظيم قدراتها.

ل. البعد القومي في رسالة الجامعة والذي يعبر في مضمونه عن دور الجامعة في إعداد شباب الأمة لمهام قومية تتعلق بالتنمية الوطنية والنهوض الحضاري، وهو في الوقت ذاته تعظيماً لمفهوم الكفاءة المجتمعية في إنجاز مهام التنمية.

(٢) استراتيجيات تطبيق المشروع: الرؤية العامة والآليات:

إيماناً بأن الإنسان هو الوحدة الرئيسية في بنية الدولة ومؤسساتها، وأن كفاءة الدولة تصنع في الجامعات، فمهمة الجامعة هي بناء إنسان، إنسان التنمية والحضارة، إنسان يومن بالوطن، يقدس العمل، عالمي الرؤية تجاه قيم الحضارة الإنسانية والسلام، بما يساهم في تحقيق القوة الشاملة للدولة المصرية، وبناءً على ذلك فإن تفعيل دور الجامعة في تنمية وعي طلابها بالقيم الداعمة للقوة الشاملة في الدولة المصرية يتحقق من خلال خمس محاور يجب أن تراعى في تنفيذ المشروع:

م. المحور الأول: العمليات المعرفية (الندوات الفكرية & ورش العمل المرتبطة بها).

ن. المحور الثاني: الاختيار والمشاركة (البرامج التدريبية & مشروعات الخدمة التطوعية).

س. المحور الثالث: المبادرات الطلابية (الرؤية حول مواجهة مشكلات الواقع - صورة المستقبل).

ع. المحور الرابع: المنتديات الجامعية (الوقوف على نبض الوطن في حركته نحو التنمية، الحوار والعصف الذهني في تحليل ومناقشة قضايا المجتمع ومستجدات التطوير).

ف. المحور الخامس: الرسائل الموجهة (دورية) (فهم مفردات الخطاب السياسي وتوجهاته، تنشيط الوعي الثقافي بقضايا الوطن وتحدياته، ومسيرة التنمية الوطنية والأمال المرتبطة بها، خطة التطوير والإنجازات).

٣) اعتبارات يجب أن تراعى عند تطبيق المشروع:

تتمثل الأسس العلمية في الكشف عن هذه الاعتبارات في التالي:

- ١- مكانة الشباب على خريطة التنمية الوطنية، والدور الذي ينبغي أن تقوم به الجامعة لجذب الشباب في مربع "الوطنية المصرية".
 - ٢- خصوصيات المرحلة العمرية لشباب الجامعة، والتحديات الفكرية والثقافية التي يواجهها الطلاب في هذه المرحلة.
 - ٣- قياسات الجودة في التعليم الجامعي.
- وعلى ضوء ذلك كله، يمكن الإشارة الى الاعتبارات التي ينبغي أن تراعى عند تطبيق المشروع، وعرضها على النحو التالي:

- ضرورة اهتمام الجامعة بمكانة دراسات القيم والانتماء الوطني على خريطة النشاط الثقافي، وذلك بتفعيل دور مركز القيم والانتماء الوطني بجامعة المنصورة، وتعميم هذه التجربة على كافة الجامعات، وذلك بما يشتمل عليه المركز من أنشطة ومتعددة ومنها الندوات الفكرية والثقافية داخل الجامعة، النادي الثقافي الوطني للمركز، برامج إعداد الكوادر البشرية من الطلاب في مجالات الانتماء ومسئوليات المواطنة، جماعة أصدقاء المركز في مجال الأنشطة الاجتماعية والخدمة التطوعية.
- التركيز على البعد القومي في رسالة الجامعة من خلال التخطيط للأنشطة الثقافية.
- إعادة النظر في معايير جودة الأداء الجامعي، بما يضافى على التكوينات القيمية في شخصية الطالب رقم مميز في تقييم نواتج التعليم الجامعي.
- تحديث فكر ومنهج القيادات الجامعية بمختلف كليات الجامعة، بالإضافة الى جميع المشاركين في العملية التعليمية بالجامعة بأن تنمية القيم الداعمة للقوة الشاملة للدولة المصرية هو

-
- مسئولية الجامعة بالدرجة الأولى، من مناخ وثقافة التي يتشكل عن طريقها كل العاملين وقيمهم واتجاهاتهم وسلوكياتهم، وبالتالي تؤثر على تنمية القيم لطلاب الجامعة.
- البحث عن آليات جديدة لتحويل طاقات الشباب من الكثرة العددية الى الميزات التنافسية، بما يجعلهم طاقات متجددة للتنمية في الداخل وقدرات تنافسية خارج حدود الدولة الاقليمية.
- اهتمام الجامعة بمعالجة قضايا المجتمع الخارجي والانفتاح عليه، وتدريب الطلاب على الانخراط في العمل المجتمعي، وتنقيفهم بآليات الحوار المجتمعي وإشراكهم في أنشطة ذات طابع مجتمعي، وكذلك الأنشطة التي تخدم الحفاظ على البيئة.

٤) الأسس العلمية الفكرية في تحديد آليات تقييم نواتج المشروع:

استناداً الى طبيعة القضية المطروحة في موضوع الدراسة "القيم & القوة الشاملة"، والى الخصوصيات المميزة للمرحلة العمرية لشباب الجامعة والآمال المعقودة عليهم، والى المعالم المميزة للبعد القومي في رسالة الجامعة ومسئوليات الجامعة في إعداد طلابها "الرؤية، القيم، القدرة"، ويمكن توضيح آليات تقييم نواتج المشروع المقترح على النحو التالي:

أ. قضايا للمناقشة والحوار

وهي تتوقف على الرؤية الفكرية التي يعيش بها الإنسان حقيقة وجوده في الحياة، ومنظومة القيم الحاكمة لتصوراته في تقدير غاياته، فيها يمكن عرض نماذج لبعض القضايا التي لها تداعيات وتأثير على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، والمطلوب أن يحدد الطالب طبيعة المشكلة أو التداعيات المرتبطة بها، موقف الإنسان منها، كيفية الحل وكل هذا يعتمد على طبيعة القضية المعروضة، وذلك من خلال مجموعة من الخطوات تتمثل في:

- التعرف على مدى احساس الشباب بالمشكلة، بما يضمن درجة معينة من الانفعال بقضايا مجتمعه.
- التفكير العلمي في محاولة تشخيص المشكلة (من حيث واقعها، المظاهر المرتبطة بها، الآثار المترتبة عليها) والتعرف على أسبابها.
- التعرف على طبيعة "القيمة المضافة" & الخصوم المستقطعة" نتيجة لانعكاسات هذه المشكلة على قضايا التنمية الوطنية.

- الاستشراف بالتوقعات المحتملة لمشكلات أخرى تأتي مستقبلاً، ولها قاعدة من ارتباط بالقضية المطروحة.
 - التوصيف الدقيق لطبيعة المسؤوليات الفردية والمجتمعية لمواجهة المشكلة أو التقليل من آثارها
- (في ضوء المفاهيم الخاصة بثقافة الديمقراطية ومسئوليات العمل الوطني والوفاء بحق الوطن).
- أمثلة للقضايا:**

- ❖ كيف نبتكر مستقبلنا الحضاري في عالم متغير؟ "مصر نموذجاً".
- ❖ يتخير الطالب إحدى القضايا المحلية أو الإقليمية أو العالمية موضعاً طبيعياً المشكلة، النداعيات المرتبطة بها، السياق الثقافي العام حول هذه المشكلة، تقييم لموقف الإنسان من المشكلة، المداخل المقترحة لمواجهة المشكلة ومنها:
- الأمن والسلامة الوطنية: الوفاق الوطني والسلام الاجتماعي.
- قضايا التنمية والمشروعات التنموية.
- مشكلة التطرف والارهاب والعنف المسلح.
- التعاون الدولي والتفاهم العالمي تجاه قضايا مستقبل الجنس البشري.
- مشكلة المياه، والأمن الغذائي.

ب. كتابة التقارير

حيث يتم تكليف الطلاب بعمل أبحاث، أو بكتابة تقارير عن المشروعات القومية الكبرى، عن الإنجازات التي تحققتها الدولة في كافة المجالات، وبالتالي يكون الطالب منفتح على مجتمعه، وبالتالي يكون هناك قاعدة بيانات صحيحة يلجأ إليها الطلاب في تقييم الحركة المجتمعية، تدفعه للسعي نحو التنمية الوطنية .

ج. قراءة الأحداث وإصدار الأحكام القيمية

ويتم ذلك من خلال عرض مجموعة من اختبارات المواقف على ضوء معايشة الطالب الجامعي في المرحلة الجامعية من مواقف يتفاعل معها بطريقة مباشرة، أو غير مباشرة، سواء داخل الحياة الجامعية، أو خارجها، بالإضافة الى بعض المواقف الافتراضية التي تتطلب من

الطالب إصدار حكم قيمي، ومواقف أخرى ذات محتوى محدد تتطلب الاجابة عليها، حيث لا توجد إجابة واحدة صحيحة وأخرى خاطئة فهي جميعاً وجهات نظر تعبر عن رأى الطالب بما يشجع الطلاب على فحص قيمهم والتفكير فيها، ومن ثم تكرار نمط السلوك في مواقف الحياة.

قائمة المراجع:

١- ابراهيم محمد احمد البلولة: دور مكونات قوة الدولة في العلاقات الدولية: السودان نموذجاً (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم الدراسات النظرية، كلية معهد بحوث ودراسات العالم الإسلامي، جامعة أم درمان الاسلامية، ٢٠١١).

٢- احمد عمران وعقيل مصطفى وعلى هندول: "الأمن الوطني وعناصر القوى الشاملة للدولة.. دراسة في الأبعاد والمقتربات " مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهريين، العدد ٥٧، سبتمبر ٢٠١٩، صص ١١٩-١٤٥.

٣- أحمد محمد أحمد: معايير الجودة الشاملة في التعليم الجامعي - المؤتمر العربي الثالث - الجامعات العربية: التحديات والآفاق (المنظمة العربية بتنمية الإدارية: شرم الشيخ، يناير ٢٠١٠) صص ٦٧-٨٥.

٤- أماني محمد عبد السلام: " دور التعليم الجامعي في الحفاظ على مقومات الأمن القومي المصري: دراسة تحليلية" مجلة كلية التربية، كلية التربية، جامعة أسيوط، المجلد ٣٤، العدد ١٠، أكتوبر ٢٠١٨، صص ١-٦١.

٥- أميرة أحمد: "اتجاهات النخبة نحو تأثير مواقع التواصل الاجتماعي على الأمن القومي المصري: دراسة تحليلية" المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، جامعة القاهرة، المجلد ١٤، العدد ١، مارس ٢٠١٥، صص ٤٩-١١٠.

٦- أمين هويدي: الأمن القومي العربي: لمن تدق الأجراس (القاهرة: دار الشروق، ١٩٩١).

٧- انتصار أحمد سعيد: "متطلبات تطبيق معايير الجودة في التعليم الجامعي: دراسة تحليلية" مجلة البحث العلمي في الآداب، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، العدد ١٣، ٢٠١٢، صص ١١١-١٥٤.

٨- جهاد مصطفى: "تقويم مقررات قسم الاعلام التربوي بكلية التربية النوعية في ضوء تناول الصحافة الالكترونية لتحديات الأمن القومي جامعة كفر الشيخ جمهورية مصر العربية"

- المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، المركز القومي للبحوث بغزة، المجلد ٢، العدد ٦،
سبتمبر ٢٠١٦، صص ١٥١-١٦٦.
- ٩- حماد فردي و نجاة وسيلة: "فعالية الجودة على خريجي مؤسسات التعليم العالي الجزائري:
دراسة حالة مخرجات المركز الجامعي على كافي تندوف" مجلة الباحث الاقتصادي،
جامعة ٢٠ أوت، المجلد ٧، العدد ١٢، ديسمبر ٢٠١٩، صص ٢٦٤-٢٨٣.
- ١٠- حنان المطيري: "تفعيل دور الجامعات السعودية للمساهمة في تحقيق رؤية ٢٠٣٠: دور
جامعة المجمعة في تنمية الكفاءات الدعوية أنموذجاً وتصور مقترح لتفعيلها" مجلة العلوم
الشرعية، جامعة القصيم، المجلد ١٤، العدد الأول، سبتمبر ٢٠٢٠، صص ٥٧٥-٦٢٩.
- ١١- خالد محمود الزيود وآخرون: "معتقدات طلبة جامعة اليرموك حول دور الرياضة في
تعزيز القيم الاجتماعية والأخلاقية والوطنية" مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في
التعليم العالي، اتحاد الجامعات العربية، المجلد ٣٩، العدد ٣، سبتمبر ٢٠١٩، صص ١١٩-
١٤٢.
- ١٢- راشد بن ظافر: "القيم الاقتصادية في سياسة التعليم في المملكة العربية السعودية: دراسة
تحليلية" مجلة دراسات- العلوم التربوية، الجامعة الأردنية، المجلد ٤٦، العدد ٣، ٢٠١٩،
صص ٥٨٦-٦٠٣.
- ١٣- رانيا وصفى عثمان: "اسهامات التعليم الثانوي العام في تعزيز التماسك الاجتماعي
لمواجهة الارهاب في مصر: رؤية تربوية" المجلة التربوية، جامعة سوهاج، كلية التربية،
الجزء ٧٠، فبراير ٢٠٢٠، صص ٢٨٩-٣٨٠.
- ١٤- زياد أمين سعيد: "الفجوة بين الادراكات والتوقعات لقياس جودة الخدمات التي تقدمها
جامعة القدس المفتوحة من وجهة نظر الدارسين فيها" المجلة الفلسطينية للتربية المفتوحة
عن بُعد، جامعة القدس المفتوحة، المجلد الثاني، العدد الرابع، يناير ٢٠١٠، صص ١١-٤٤.
- ١٥- سارة حمادة محمود: "تطبيق نظام الجودة في التعليم الجامعي وتأثيره على مخرجات سوق
العمل: دراسة ميدانية في جامعة سوهاج" مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ٥٤،
الجزء ٢، يناير ٢٠٢٠، صص ٧٣-١١٠.
- ١٦- سليمان الشاهين: الأمن السياسي بين مصادر التهديد وضوابط الردع- مؤتمر الأمن
الوطني- رؤي تربوية (جامعة الكويت: كلية التربية، نوفمبر ١٩٩٨) صص ١١١-١٤٢.

١٧- سميحة الخرشة: تطوير استراتيجية قائمة على عادات العقل لتدريس مادة الفقه الاسلامي واختيار أثرها في تحسين مهارات التفكير الاستنباطي والقيم العلمية لدى طلبة المرحلة الأساسية العليا في الأردن (رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة العلوم الاسلامية العالمية، ٢٠١٥).

١٨- السيد سلامة الخميسي: "معايير جودة المدرسة الفعالة في ضوء منحنى النظم رؤية منهجية- اللقاء السنوي الرابع عشر: الجودة في التعليم العام (جامعة الملك سعود: كلية التربية، الجمعية السعودية للعلوم التربوية والنفسية، مايو ٢٠٠٧) صص ٩٠٣-٩٢٧.

١٩- سيف نصرت توفيق: تحليل هانز ومورجانثو لمفهوم القوة وتطبيقها على وحدات النظام الدولي، مجلة تكريت للعلوم السياسية، جامعة تكريت، العدد الأول، ديسمبر ٢٠١٤، صص ١٥٣-١٩٣.

٢٠- صوفي عبد الوهاب: "دور الجامعة في التحول وبناء مجتمع المعرفة" مجلة دراسات في العلوم الإنسانية والاجتماعية، مركز البحث وتطوير الموارد البشرية، المجلد ٢، العدد ٥، مارس ٢٠١٩، صص ١٥٣-١٦٧.

٢١- طارق عبد الرؤوف محمد: "معايير ونماذج إدارة الجودة الشاملة في التعليم الجامعي" مجلة اتحاد الجامعات العربية، اتحاد الجامعات العربية- الأمانة العامة، العدد ٤، ابريل ٢٠٠٧، صص ٣٥٥-٣٨١.

٢٢- عادل جمعة الفرجاني: "معايير تقييم الأداء لعضو هيئة التدريس الجامعي وفق الجودة الشاملة بالتعليم العالي" مجلة جامعة الزيتونة، جامعة الزيتونة، العدد ٣٠، يونيو ٢٠١٩، صص ٢٤٧-٢٥٩.

٢٣- عارف السحيمي: الجامعة وتنمية قيم التسامح الفكري: الواقع والمأمول جامعة طيبة أنموذجاً (رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة طيبة، ٢٠١١).

٢٤- عايض عيد الرشدي: "معايير جودة إدارة مؤسسات التعليم الجامعي والعالي: رؤى مقترحة للتطوير" مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، المجلد ٢٧، العدد الأول، يناير ٢٠١٩، صص ٤٨٢-٤٩٦.

- ٢٥- عبد العزيز عباس الجاسم: "دور الجامعة في بناء القيم وسلوكيات الطلبة للحفاظ على السلم والأمن المجتمعي" مجلة جامعة الانبار للعلوم الإنسانية ، جامعة الانبار، العدد٤، أكتوبر ٢٠١٨، صص ٣٠١-٣١٨.
- ٢٦- عبد الودود مكروم: "مصر في عيون شبابها- مدخل لتحديد دور الجامعة في تنمية وعي الشباب بالمسئوليات الوطنية لدعم قضايا التنمية وبناء مستقبل مصر" وحدة قياس الرأي العام(٢)، مركز دراسات القيم والانتماء الوطني، جامعة المنصورة، ٢٠٠٩.
- ٢٧- عبد الودود مكروم: شخصية مصر: المخزون الحضاري والفكر التربوي (القاهرة: دار الفكر العربي، ٢٠١٨).
- ٢٨- عبدالله مسعود: " دراسات في الأمن القومي" دراسات في الاقتصاد والتجارة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي، المجلد ٢١، العدد ٢، ٢٠٠٢، صص ٤٢-٧٥.
- ٢٩- عدنان الشوابكة: "دور إجراءات الأمن المعلوماتي في الحد من مخاطر أمن المعلومات في جامعة الطائف" مجلة دراسات وابحاث، جامعة الجلفة، المجلد ١١، العدد٤، أكتوبر ٢٠١٩، صص ١٦٤-١٨٧.
- ٣٠- علي الدين هلال: "الأمن القومي العربي: دراسة في الأصول" مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة- جامعة الدول العربية، يناير ١٩٨٤، صص ٦-٢١.
- ٣١- علي خليل أبو العينين: القيم الاسلامية والتربية (المدينة المنورة: مكتبة ابراهيم حلبي، ١٩٨٨).
- ٣٢- علي معمر عبد المؤمن: "استخدام معايير الجودة الشاملة في تطوير برامج التعليم الجامعي والدراسات العليا في الجامعات الليبية: رؤية سوسيولوجية تكاملية" مجلة السائل، جامعة مصراتة، السنة الثانية، العدد الرابع، ابريل ٢٠٠٨، صص ١٨٥-٢٠٤.
- ٣٣- غادة عوض الله: "أثر الإعلام على الأمن القومي المصري: دراسة تطبيقية على عينة من الخبراء"، مجلة كلية الآداب، جامعة سوهاج، العدد ٥١، الجزء ٢، ابريل ٢٠١٩، صص ٣٣٥-٣٥٦.
- ٣٤- فتحي محمد أبو عيانة و فتحي عبد العزيز أبو راضي: أسس علم الجغرافيا الطبيعية والبشرية (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، ٢٠٠١).

- ٣٥- فريد ميليش: "القوة وأهميتها في العلاقات الدولية" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية- سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد ٣٦، العدد ٦، ٢٠١٤، صص ٦٧-٨٧.
- ٣٦- فؤاد قلادة وسيد بسيوني: "استدخال القيم البيئية لطفل الروضة باستخدام مسرح العرائس" مجلة كلية التربية، جامعة طنطا، العدد ٥٣، يناير ٢٠١٤، صص ٦٥٢-٦٨٥.
- ٣٧- فوزى الزبيدي: "منهجية تقييم مخاطر الأمن القومي: دراسة تحليلية لمنهجية تقييم مخاطر الأمن القومي NSRA" رؤى استراتيجية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، المجلد ٣، العدد ١١، يوليو ٢٠١٥، صص ٨-٤٧.
- ٣٨- فوزية دياب: القيم والعادات الاجتماعية مع بحث ميداني لبعض العادات الاجتماعية (القاهرة: دار الكاتب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٦).
- ٣٩- فوزية هوشات: "الأمن البيئي بين مقاربة الأمن الوطني والأمن الإنساني" مجلة العلوم الإنسانية، جامعة منتوري قسنطينة، العدد ٥٠، ٢٠١٨، صص ٣٧٣-٣٩١.
- ٤٠- فيصل محمود غرابية: الشباب العربي ومستجدات العصر- الكتاب رقم (٤٨) من سلسلة كتاب المستقبل العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ٢٠٠٢).
- ٤١- محمد بن عوض الاسمري: "الاحتياجات التدريبية لأعضاء هيئة التدريس بجامعة تبوك في ضوء متطلبات جودة التعليم الجامعي" المجلة الدولية للدراسات التربوية والنفسية، مركز رفاد للدراسات والابحاث، المجلد ٧، العدد ٣، ٢٠٢٠، صص ٤٥٤-٤٧٢.
- ٤٢- محمد حجازي: الجغرافيا السياسية (د.م: دن، ١٩٩٧).
- ٤٣- محمد عبده محمد سليم: دور الجامعة في تنمية الشخصية القومية المصرية على ضوء التحديات المعاصرة (رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم أصول التربية، كلية البنات للآداب والعلوم والتربية، جامعة عين شمس، ٢٠١٤).
- ٤٤- مرعي عمر باني: "أثر قيم المواطنة على الاستقرار السياسي" المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، كلية التربية بالإسماعيلية، المجلد ٨، العدد ٤، ٢٠١٧، صص ٤٥٨-٣٩٣.

٤٥- مشيرة العشري: "المسئولية الاجتماعية لمنظمات المجتمع المدني والأمن الاجتماعي: دراسة ميدانية لأحدى الجمعيات الأهلية بمحافظة الغربية" المجلة العربية لعلم الاجتماع، جامعة القاهرة، كلية الآداب، العدد ٢٣، يناير ٢٠١٩، صص ٧٧-١٣٧.

٤٦- مصطفى شفيق علام: أفرقة التنمية: ثغرات في مؤشرات الإرادة القومية بالقارة السوداء، مجلة قراءات إفريقية، المنتدى الإسلامي، العدد ١٤، أكتوبر- ديسمبر ٢٠١٢.

٤٧- مهدي محمد مبيض: "جودة خدمات التعليم الجامعي من وجهة نظر الطلبة: دراسة ميدانية في كلية التربية في جامعة تشرين" مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات، جامعة تشرين، المجلد ٤١، العدد الأول، ٢٠١٩ فبراير، صص ٣٠٧-٣٣٠.

٤٨- نادية جمال الدين: " التربية وصناعة الإرهاب في ضوء تحديات الأمن القومي المصري" مجلة العلوم التربوية، كلية الدراسات العليا للتربية- جامعة القاهرة، المجلد ٢٦، العدد الأول، يناير ٢٠١٨، صص ٤٠٨-٤٧٩.

٤٩- نهلة صبار الشمري: القوة والتخطيط الاستراتيجي وأثرهما في مكانة الدولة عالمياً "الإمارات العربية المتحدة أنموذجاً" (رسالة ماجستير غير منشورة، قسم العلوم السياسية، كلية الآداب والعلوم، جامعة الشرق الأوسط، ٢٠١١).

٥٠- نوار جليل هاشم: "العوامل المعنوية لدول (مجلس التعاون لدول الخليج العربية) وأثرها في قياس قوة الدولة" مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد الخامس، نوفمبر ٢٠١٣، صص ٤٦-٦٢.

٥١- هادي الشيب و رضوان يحيى: مقدمة في دراسة علم السياسة والعلاقات الدولية (برلين: المركز الديمقراطي العربي للنشر، ٢٠١٧).

٥٢- هاني أبو السعود وطاهر عباس: "ارتباطات الأمن المعلوماتي بالأمن القومي" مجلة الدراسات الحقوقية، جامعة مولاي الطاهر، المجلد ٧، العدد ٢، يونيو ٢٠٢٠، صص ٢٠٤-٢٢١.

٥٣- هائل عبد المولى طشطوش: مقدمة في العلاقات الدولية (إريد: دار الكندي للنشر والتوزيع، ٢٠١٠).

54- Angang, Hu& Honghua, Men: The rising of modern China: Comprehensive national power and grand strategy- **"Rising China and the East Asian Economy"** International Conference (Republic

-
- of Korea: Seoul, Korea Institute for International Economic Policy, 19-20March2004).
- 55- Bajawa, J S: "Defining Elements of Comprehensive National Power" **CLAWS Journal**, summer2008.
- 56- Bhonsle, Brig Rahul: " Strategies for Enhancing India's Comprehensive National Power " **VIVEKANANDA INTERNATIONAL FOUNDATION**, March2016
- 57- Buzan, Barry: **People, State and Fear: The National Security Problem in International Relations** (Sussex: Wheat Sheaf Books, 1983).
- 58- Daniel S. Papp & David S. Alberts: "Volume II. Information Age Anthology: National Security Implications of the Information Age" **Office of the Assistant Secretary of Defense Washington DC Command and Control Research Program (CCRP)**, August2000, pp10-23
- 59- Haixia, QI: "From Comprehensive National Power to Soft Power: A Study of the Chinese Scholars' Perception of Power", **Griffith Asia Institute**, Griffith University, No 7, 2017.
- 60- Zarghani, seyed hadi: **Measurement of National Power: Definitions, Functions, Measurement** (Berlin :LAP LAMBERT Academic Publishing, 2010).